

خط انابيب النفط بين العراق والاردن

الذي طال انتظاره يواجه عقبة جديدة بسبب تفشي الجائحة

نشر في موقع فوربس الأمريكي بتاريخ, May 21, 2020

* نَعَام ريدان

الطاقة

اكتب عن تدفق النفط الخام في الخليج والعوامل التي تؤثر على الانتاج والصادرات، بالتركيز على العراق

تشكل جائحة كوفيد-19 تحدياً جديداً لمشروع خط انابيب النفط الذي تقدر قيمته بمليارات الدولارات والذي سيمتد من الحقول النفطية في مدينة البصرة العراقية وحولها الى ميناء العقبة الاردني على البحر الأحمر، وعلى الرغم من ان بغداد وعمّان أكدتا انهما سيواصلان متابعة المشروع "الاستراتيجي" في مرحلة لاحقة، الا ان التحديات كثيرة.

أعلنت شركة النفط العراقية في بيان لها نشرته في شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي عن استكمال عملية التأهيل المسبق للشركات المهتمة بالمشروع، وحددت شهر ايار من العام 2020 "كآخر موعد لاستلام العروض الفنية من الشركات المؤهلة" ومع ذلك، وفي علامة اخرى على النشاط المتناقص للمشروع، تم تأجيل الموعد النهائي وفقا لما صرح به السيد عاصم جهاد المتحدث باسم وزارة النفط العراقية، مضيفاً بأن اجتماعا كان من المقرر عقده في عمان بين الوزارة ومقدمي العروض المهتمين تم تأجيله بسبب وباء كوفيد-19. وردا على سؤال حول وضع المشروع، عبرت وزيرة الطاقة والموارد الطبيعية الاردنية السيدة هالة زواتي عن املها في ان "يستأنف العمل في تنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي" بمجرد ان تتغلب كل من عمان وبغداد على الوباء.

مشروع خط انابيب تصدير النفط بن العراق والاردن بإيجاز:

وقّعت كلا من بغداد وعمان إطار اتفاقية لتنفيذ خط الانابيب في العام 2013، الا ان المشروع تأخر بسبب عوامل سياسية وامنية واقتصادية أجبرت اجراء تغييرات على المخطط الاصلي في عدة مناسبات كما حصل في العام 2014 عندما اجتاحت تنظيم داعش الارهابي مساحات واسعة من أراضي العراق. وبحلول شهر تموز (يوليو) 2019 كانت قد وصلت المباحثات مرحلة متقدمة، وفقاً لوزارة النفط العراقية. وبناءً على أحدث بيانات الوزارة، سيتم تقسيم خط الانابيب الى مرحلتين منفصلتين: حيث ستمتد المرحلة الاولى من مدينة الرميلة في جنوب العراق الى حديثة في محافظة الأنبار الواقعة في غرب العراق، وسيتم انجاز هذا المشروع على أساس نموذج عقد الهندسة والمشتريات والانشاء والتمويل (EPC) وتصميمه لنقل 2.52 مليون برميل يوميا (bpd) اما المرحلة الثانية فتتضمن النقل من الحديثة الى ميناء العقبة بسعة مليون برميل يوميا على اساس مبدأ البناء والتملك والتشغيل والنقل

(BOOT). وتعود فكرة خط الأنابيب الى بداية عقد الثمانينيات، حيث قال وزير الصناعة والتجارة الاردني السابق في العام 1984 السيد جواد العناني في مقابلة خاصة أجرت معه أنه على الرغم من المباحثات بين بغداد وعمان الجارية في ذلك الوقت، اختار العراق بدلاً عن ذلك خطأً للأنابيب يمر عبر المملكة العربية السعودية، غير ان خط الانابيب هذا توقف بعد أحداث الغزو العراقي للكويت عام 1990.

التحديات المستمرة :

شهدت الحكومة الفيدرالية العراقية التي دخلت في ازمة نفطية مفاجئة بسبب تفشي جائحة كوفيد-19 انخفاضاً في عائدات النفط بواقع 75 بالمائة خلال ثلاثة أشهر مع تراجع الاسعار وتراجع الطلب العالمي على النفط. وسيتعين على مجلس الوزراء الجديد والحكومة التي تم تشكيلها حديثاً في بغداد تجاوز حالة عدم اليقين الاقتصادي وسط الاحتجاجات المستمرة. ولذلك، فانه من المرجح ان يتم وضع مشروع خط الانابيب الذي تبلغ قيمته عدة مليارات من الدولارات "على الموقد الخلفي" كما قال السيد هاري استيبانان، وهو زميل أقدم في معهد الطاقة العراقي، في محادثة خاصة، ومن المحتمل ابتعاد المستثمرين عن مثل هذا المشروع بالنظر الى الريبة والشكوك التي تسود سوق النفط. ولقد قال السيد سعد ناجي، وهو أحد الاعضاء المؤسسين لمجلس الاعمال العراقي، ان احياء فكرة خط انبوب النفط في الماضي كانت وسيلة لتحسين التجارة بين كل من الاردن والعراق وخاصةً بعد الغزو الامريكي للعراق في العام 2003، مضيفاً ان التقلب الحالي في اسعار النفط والمعارضة المحتملة من قبل المشرعين العراقيين سيجعل من مشروع خط الأنابيب النفطي هذا "مشروعاً غير مجدي". كما أشارت الخبيرة النفطية السيدة ربي الحصري من موقع Iraqoilforum.com الى انه على الرغم من ان بغداد قررت طرح عطاء مشروع خط أنابيب النفط مرة اخرى هذا العام، فانه "من الصعب رؤية التزام الشركات المتخصصة بالخدمات في ظل تقلبات أسعار النفط الحالية".

وتضيف السيدة الحصري بأن ما يزيد الاوضاع سوءاً هي التغييرات في الحكومات المتعاقبة وما تبعها من تغييرات في هيكلية وزارة النفط العراقية ما ساهم في ابطاء المشروع أيضاً. "لذا فان وزيراً (جديداً) للنفط سيتولى مهام منصبه، وفي الوقت الذي سيبدأ فيه بفهم اليات ما يجب عمله، سيخرج من الباب". ولقد ترك الخلاف السياسي الدائر في العراق منصب وزير النفط شاغراً منذ ان قام مجلس النواب العراقي بإقرار تشكيل الحكومة الجديدة في السادس من شهر آيار. ونتيجةً لذلك، قام رئيس الوزراء العراقي الجديد السيد مصطفى الكاظمي بتعيين وزير المالية السيد علي علاوي وزيراً للنفط بالوكالة في ثاني أكبر بلد منتج للنفط في منظمة ال (اوبك) لحين قيام الاحزاب السياسية في العراق بحل خلافاتهم.

وعند النظر الى مشروع خط الأنابيب هذا من منظور اقتصادي بحت، يقول السيد غاري فولجر، وهو مؤلف كتاب "Iraq and the Politics of Oil: An Insider's Perspective" في مقابلة خاصة معه "انا شخصياً لا ارى المحرك الاقتصادي الذي يدفع لتنفيذ مثل هذا المشروع باهظ الثمن خاصةً الآن بعد تفشي جائحة كورونا، ولكن حتى قبل تفشي الوباء فان هذا المشروع كان له اقتصاديات

سينة". وأضاف السيد فولجر، وهو مستشار نفطي كبير سابق للقوات المسلحة الامريكية في العراق والذي أمضى أكثر من ستة سنوات في العمل في القطاع النفطي العراقي الى جانب المسؤولين العراقيين، بأن المشروع "كان من المحتمل ان يكون له اقتصاديات مقبولة في حال لم يكن للعراق القدرة لزيادة الصادرات بسهولة من الجنوب عبر الخليج على المدى القصير، وكان العراقيون بحاجة الى طاقات تصدير اضافية للتعامل مع زيادة انتاجهم للنفط".

كما وتزيد التهديدات الأمنية في العراق من التحديات المحيطة بخط أنابيب النفط، وتستمر فلول تنظيم داعش الارهابي في تنفيذ هجماتها بما في ذلك المناطق التي سيمر عبرها خط الأنابيب حسب المخطط. وقال السيد هشام الهاشمي، وهو باحث في حركات الجماعات المتطرفة مقيم في بغداد، انه "يجب القضاء على ميلشيات داعش الارهابية في المناطق التي سيتم فيها انشاء مثل هذا المشروع الاقتصادي الضخم". ويتوجب ايضا توفير "قوات عسكرية اضافية" لحماية منشآت المشروع. وكان السيد الهاشمي يشير على وجه التحديد الى المناطق القريبة من الحدود الاردنية.

على الرغم من التحديات، ما هي الفوائد؟

سيستفيد العراق من منفذ تصدير يتجنب الخليج افي حال تسببت التوترات الجيوسياسية الحالية في تعطيلات كبيرة لشحنات النفط، واطافةً لذلك، فان شحن النفط العراقي الخام من ميناء العقبة الى تركيا على سبيل المثال بدلا من عبور مضيق هرمرز "سيقوم بخفض اسبوعين من النقل" وفقا لما قاله السيد سمير مدني، وهو عضو مؤسس مشارك في شركة TankerTrackers.com . وتم تصدير حوالي 236,000 برميل/يوم من النفط الخام من جنوب العراق الى تركيا في شهر نيسان الماضي بناء على بيانات شركة TankerTrackers.com، وهي شركة تتبّع نقل النفط الخام باستخدام أدوات مختلفة بما في ذلك صور الأقمار الصناعية.

واستنادا الى وزارة الطاقة والموارد الطبيعية الأردنية، تشمل فوائد مشروع خط أنابيب النفط بين العراق والاردن أموراً عديدة بضمنها تعزيز "أمن امدادات الطاقة" في البلاد وتحصيل الرسوم الخاصة بالعبور، ومن المليون برميل يوميا التي ستندفق الى ميناء العقبة لغرض التصدير، فان مئة وخمسون ألف برميل يوميا سيتم تخصيصها لاستهلاك الأردن.

وعلى الرغم من أهمية المشروع لكلا الطرفين، فان التحديات تلقي بظلالها الى حد كبير على الفوائد المرجاة منه. يقول السيد العناني وزير لصناعة والتجاري الاردني الأسبق "ان خط الأنابيب سيكون خطوة مهمة"، لكنه يضيف ان مثل هذا المشروع الضخم "سيطلب اتفاقاً بين اللاعبين الاقليميين".

*نُعام ريدان:

بدأت بتغطية شؤون الشرق الأوسط عام 2010 لمراسل الشرق الأوسط (MER) في بيروت، لبنان (بلدي). بعد بضع سنوات، وبعد أن حصلت على شهادة البكالوريوس في الصحافة من الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا (AUST) في بيروت، بدأت بتغطية التطورات الأمنية والسياسية في

سوريا ولبنان والعراق. بين عامي 2015 و2017، كنت مساعدة إخبارية ومراسلة في صحيفة الفاينانشيال تايمز وبعد ذلك صحيفة وول ستريت جورنال في بيروت. انضمت لاحقًا كمحللة إلى ClipperData، وهي شركة مقرها نيويورك، حيث تمحور عملي حول تأثير الجغرافيا السياسية على إنتاج ونقل النفط الخام والمنتجات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في عام 2019، انتقلت للعيش والعمل في بغداد. ومنذ بداية عام 2020، أصبحت أعمل كمحللة مستقلة في بغداد بالتركيز على الجغرافيا السياسية في منطقة الخليج وتأثيرها على سوق النفط.